



صدر عن حزب حرّاس الأرض - حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

أكثر ما يؤذى سمع اللبنانيين عبارات تتردد كثيراً هذه الأيام وتنقلها وسائل الإعلام تلقائياً ومن دون التأكيد من صحتها، مثل: التضحيات السورية في لبنان، أو سوريا دخلت لبنان لوقف الحرب "الأهلية" ومنع التقسيم وتثبيت الأمن والإستقرار... إلى آخر المعروفة. بينما الواقع إنَّ سوريا دخلت لبنان بقصد احتلاله وعلى خلفية أطماعها التاريخية فيه، وإنها كانت وراء هذه الحرب منذ اللحظة الأولى لانطلاقتها، وإن لبنان لم يتعرض في تاريخه القديم والحديث والمُعاصر إلى عملية تدمير منظمة لكيانه وشعبه وإقتصاده كما تعرض له خلال فترة الهيمنة السورية عليه منذ نيسان ١٩٧٥ وحتى نيسان ٢٠٠٥.

أما الآن، وقد تحقق المعجزة وتحرر لبنان وخرج من جوف التثنين، وإنطلق من عصر الوصاية العربية إلى عصر الرعاية الدولية، فأصبح من واجبنا الإنصراف إلى الداخل اللبناني وتنظيمه من أدراه الكثيرة تحضيراً لقيام الجمهورية الثالثة على أنقاض هذه الجمهورية الشديدة الفساد والأفلة إلى غير رجعة.

وللعبور إلى هذه الجمهورية الجديدة لا بدَّ من إعتماد الخطوات التالية:

١- ترقية لبنان من رواسب الاحتلال السوري وأولئها رموز النظام القائم وإحالتها أمام القضاء بجرائم الخيانة المتمددة والمتمادية عبر توفير الغطاء الشرعي لهذا الاحتلال على مدى الـ ١٥ سنة الماضية، فضلاً عن مختلف أنواع جرائم القتل والفساد والنهب المبرمج التي ارتكبها بالتكلف والتضامن مع المحتجزين عن سابق تصوّر وتصميم... وإذا كان إغتيال رفيق الحريري يستدعى لجنة تحقيق دولية ذات صلاحيات مطلقة لكشف المجرمين والإقصاص منهم، وهذا ما نريده ونؤيده، فماذا عن الذين إغتالوا وطننا وذبحوا شعباً بكماله؟! لا يستحقون لجنة تحقيق لمحاسبتهم ومعاقبتهم بما يجب؟؟؟

٢- إلغاء جميع المعاهدات الإذاعية التي فرضتها سوريا على لبنان من خلال صنيعتها النظام اللبناني وبخاصة خلال الفترة الممتدة ما بين العام ١٩٩٠ والعام ٢٠٠٥، وإعادة النظر بعمليات التجنیس الجماعية، وعقود بيع العقارات بالجملة إلى الأغراب التي تمَّت خلال هذه الحقبة الظلامية... أما علاقة لبنان المستقبلية مع سوريا فيجب أن تمتاز فقط بالحيطة والحذر الدائمين.

٣- إعادة النظر في إتفاق الطائف بعد أن أثبت فشله الذريع على كافة المستويات، وحوال الدولة إلى مسخ من ثلاثة رؤوس تتهادن حيناً وتتقاذل أحياناً، ولا بدَّ من العودة إلى دستور العام ١٩٢٦، مع الإشارة إلى أن العلة لم تكن يوماً بالدستور بل بالقيمين عليه.

٤- المباشرة بوضع ركائز الدولة العلمانية لتواكب روح العصر، وتنصل الدين عن الدولة وتغلي الطائفية من النصوص والآنفوس.

٥- إستعادة هوية لبنان اللبنانية بعد أن ضاعت بين "المحيط والخليج"، والإبعاد قدر الإمكان عن سياسة المحاور العربية، وإعتماد القاعدة الندية في التعامل مع دول الجوار وبخاصة سوريا صاحبة الأطماع الدائمة في هذا البلد.

إن هذه الورشة السياسية تتطلب أشخاصاً أنقياء من ذوي المؤهلات العالية وقداريين على نقل لبنان من دولة بدائية إلى دولة عصرية قوامها العلم والطموح والرؤية المستقبلية لكي تتناسب مع تضحيات الشعب الكبيرة، وتعلمهاته وأمال أجياله الناشئة.

لبنان مقبل على عصر جديد، والرياح مؤاتية داخلياً وخارجياً، والفرصة متاحة أكثر من أيّ يوم مضى... فهذا العودة إلى الوراء، والرجوع إلى السياسات الترقيعية والتقليدية والحلول التصفية... وإن فالتأريخ لا يرحم والشعب قد نبنت له أظافر.

لبيك لبنان

أبو أرز  
٢٩ نيسان ٢٠٠٥